No. 57183*

United Nations
and
Qatar

Agreement between the United Nations represented by the Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict and the State of Qatar concerning the establishment of the Analysis and Outreach Hub on Children and Armed Conflict in the State of Qatar. Doha, 15 December 2019

Entry into force: *17 May 2022 by notification, in accordance with article XXVIII(5)*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *ex officio, 17 May 2022*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Organisation des Nations Unies
et
Qatar

Accord entre l'Organisation des Nations Unies représentée par le Bureau du Représentant spécial du Secrétaire général pour les enfants et les conflits armés et l'État du Qatar concernant la création du Centre d'analyse et de sensibilisation sur les enfants et les conflits armés dans l'État du Qatar. Doha, 15 décembre 2019

Entrée en vigueur : *17 mai 2022 par notification, conformément au paragraphe 5 de l'article XXVIII*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *d'office, 17 mai 2022*

*Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.

2. يجوز تعديل هذا الاتفاق باتفاقٍ خطي بين طرفيه. ويسوي الطرفان أي مسألة ذات صلة غير منصوص عليها في هذا الاتفاق بما ينسجم مع القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة المختصة. ويولي كل طرف الاعتبار والتعاطف التامين إزاء أي اقتراح يقدمه الطرف الآخر بموجب هذه الفقرة.
3. يجوز لأي من الطرفين أن ينهي هذا الاتفاق بإشعار خطي للطرف الآخر، ويتم إنهاؤه بعد ستة أشهر من تاريخ استلام هذا الإخطار. وبصرف النظر عن أي إشعار بالإنهاء، يظل هذا الاتفاق ساريا إلى أن يتم الوفاء الكامل بجميع الالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب هذا الاتفاق، أو إلى أن يتم إنهاؤها.
4. تظل الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة سارية بعد إنهاء هذا الاتفاق، بالقدر اللازم الذي يتيح السحب المنظم لممتلكات وأموال وأصول المركز والموظفين المعينين للعمل فيه بموجب هذا الاتفاق.
5. يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ اخطار دولة قطر للأمم المتحدة ممثلة بمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، الذي يفيد استكمال الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول الاتفاق حيز النفاذ.

وشهادةً على ما تقدم، وقَّع الموقعان أدناه، ممثلا الطرفين المعينان حسب الأصول، هذا الاتفاقَ في الدوحة، دولة قطر في هذا اليوم 15 ديسمبر 2019، على أن يتم تحرير الاتفاق من نسختين أصليتين باللغتين العربية والانجليزية، ولكل منهما ذات الحجية

عن الأمم المتحدة

عن دولة قطر

السيدة فرجينيا غامبا

الممثلة الخاصة للأمين العام

المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

السيد يوسف بن سلطان لرم

مدير إدارة المنظمات الدولية

وزارة الخارجية

المادة السابعة والعشرون

تسوية المنازعات

1. تضع الأمم المتحدة أحكاماً بشأن الطرق المناسبة لتسوية ما يلي:

(أ) المنازعات الناشئة عن عقود أو عن منازعات أخرى متسمة بطابع القانون الخاص، التي تكون الأمم المتحدة طرفاً فيها؛

(ب) المنازعات التي يكون طرفاً فيها موظفٌ من موظفي المكتب يتمتع بالحصانة، بحكم منصبه الرسمي، في حال عدم التنازل عن هذه الحصانة.

2. أي منازعة تنشأ بين الطرفين أو تتصل بهذا الاتفاق، لم تتم تسويته عن طريق التفاوض أو أي طريقة تسوية أخرى متفق عليها، تُحال، بناء على طلب أي من الطرفين، على محكمة من ثلاثة محكِّمين. ويعين كل طرف محكماً واحداً، ويعين المحكمان المعينان على هذا النحو محكِّما ثالثا، يكون رئيس المحكمة. وإذا لم يعيّن أحد الطرفين محكما في غضون ثلاثين يوما من تقديم طلب التحكيم، أو إذا لم يعيَّن محكم ثالث في غضون خمسة عشر يوما من تعيين المحكمَيْن، يجوز لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المحكِّم المشار إليه. وتحدد المحكمة إجراءاتها الخاصة بها شريطة أن يشكل أي محكِّمَيْن اثنين نصابا قانونيا لجميع الأغراض، وتتطلب جميع القرارات موافقة أي محكمَيْن اثنين. ويتحمل الطرفان نفقات المحكمة على النحو الذي تحدده المحكمة. ويتضمن قرار التحكيم بيانًا بالأسباب التي استُند إليها في اتخاذ القرار، ويكون القرار حكما مبرما وملزما للطرفين.

المادة الثامنة والعشرون

أحكام نهائية

1. من المفهوم لدى الطرفين أنه إذا أبرم البلد المضيف أي اتفاق مع منظمة حكومية دولية يتضمن أحكاما وشروطا أكثر تفضيلا من تلك المقدمة إلى المركز بموجب هذا الاتفاق، تصبح هذه الأحكام والشروط سارية على المركز بناء على طلبه، عن طريق اتفاق تكميلي.

المادة الرابعة والعشرون

التعاون مع السلطات المختصة

1. من دون المساس بالامتيازات والحصانات الممنوحة بموجب هذا الاتفاق، من واجب جميع الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الامتيازات والحصانات احترام قوانين البلد المضيف وأنظمته وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.
2. من دون المساس بالامتيازات والحصانات المشار إليها في هذا الاتفاق، تتعاون الأمم المتحدة في جميع الأوقات مع السلطات المختصة لتيسير إقامة العدل على نحو سليم، وضمان التقيد بأنظمة الشرطة ومنع حدوث أي سوء استخدام في ما يتعلق بالتسهيلات والامتيازات والحصانات الممنوحة للأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق.

المادة الخامسة والعشرون

المسؤولية القانونية

تتحمل الحكومة جميع مخاطر العمليات الناشئة في إطار هذا الاتفاق. وتكون مسؤولة عن التعامل مع المطالبات التي قد تقدمها أطراف ثالثة في حق الأمم المتحدة أو موظفيها أو الخبراء الموفدين في بعثة أو الأشخاص الذين يؤدون خدمات أو المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز وغيره من المنظمات ذات الصلة بموجب هذا الاتفاق، وترفع عنهم الضرر في ما يتعلق بالمطالبات أو المسؤوليات القانونية الناشئة عن العمليات في إطار هذا الاتفاق. ولا يسري الحكم السابق عندما يتفق الطرفان على أن المطالبة أو المسؤولية القانونية كانت ناشئة عن إهمال جسيم أو سوء تصرف متعمد من قبل الأفراد المذكورين أعلاه.

المادة السادسة والعشرون

الاتفاقات التكميلية

1. يجوز اتخاذ ترتيبات ذات طابع إداري ومالي تتعلق بالمركز بموجب اتفاقات تكميلية، حسب الاقتضاء.
2. يجوز للطرفين إبرام أي اتفاقات تكميلية أخرى يراها الطرفان مناسبة.

المادة الثانية والعشرون

الضمان الاجتماعي

1. يتمتع الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بالأهلية القانونية في البلد المضيف، ويتمتع بنفس الإعفاءات والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة نفسها. وتكون الأرباح الواردة من صندوق المعاشات التقاعدية معفاة من الضرائب.
2. تتفق الأمم المتحدة والحكومة على أنه، بسبب خضوع موظفي الأمم المتحدة للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة السادسة منه، التي تضع خطة شاملة للضمان الاجتماعي، تكون الأمم المتحدة وموظفوها، بصرف النظر عن جنسيتهم، معفيين من قوانين البلد المضيف المتعلقة بالتغطية الإلزامية والمساهمات الإجبارية في خطط الضمان الاجتماعي في دولة قطر خلال فترة تعيينهم في الأمم المتحدة.
3. تسري أحكام الفقرة 1 أعلاه، مع تعديل ما يقتضيه اختلافُ الحال، على أفراد الأسر الذين يشكلون جزءا من الأسر المعيشية للأشخاص المشار إليهم في الفقرة 1 أعلاه، إلا إذا كانوا يعملون، أو كانوا يعملون لحسابهم الخاص، في البلد المضيف أو يتلقون استحقاقات ضمان اجتماعي من البلد المضيف.

المادة الثالثة والعشرون

وصول أفراد الأسرة إلى سوق العمل

وإصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة للعمال المنزليين

1. تمنح السلطات المختصة تصاريح عمل لأزواج الموظفين الذين يقع مركز عملهم في البلد المضيف، ولأطفالهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم المعيشية والذين تقل أعمارهم عن 21 سنة أو المعالين اقتصاديا، وتطبق لوائح البلد المضيف فيما يتعلق بمنح مثل هذه التصاريح، وإذا كانت الوظيفة ذات عائد فإن الامتيازات والحصانات الممنوحة لهم بموجب هذه الاتفاقية لا تنطبق فيما يتعلق بهذه الوظيفة.
2. تسهل السلطات المختصة اصدار تأشيرات وتصاريح إقامة وأية مستندات أخرى، عند الاقتضاء، للعمال المنزليين لدى الموظفين.
3. تتعهد الحكومة بمساعدة الموظفين والخبراء الموفدين في بعثة والأشخاص الذين يؤدون خدمات، قدر الإمكان، في الحصول على أماكن إقامة لاستخدامها كمساكن.

يحق لجميع الأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق، بما في ذلك جميع المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز الدخول إلى البلد المضيف والخروج منه والإقامة فيه والتنقل داخله بحرية، من دون إعاقة.

المادة التاسعة عشرة

جواز مرور الأمم المتحدة وشهاداتها والتأشيرات الخاصة بها

1. تعترف الحكومة وتقبل بجواز مرور الأمم المتحدة الصادر للموظفين باعتباره وثيقة سفر صالحة.
2. وفقًا لأحكام البند 26 من الاتفاقية العامة، تعترف السلطات المختصة وتقبل بشهادة الأمم المتحدة الصادرة للخبراء الموفدين في بعثة ولغيرهم من الأشخاص المسافرين في إطار العمل الرسمي للأمم المتحدة.
3. يُمنح جميع الأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق تسهيلات لتسريع السفر. وتُمنح التأشيرات وتصاريح الدخول أو التراخيص، عند الاقتضاء، مجانًا وبأسرع ما يمكن للأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق ولمعاليهم ولغيرهم من الأشخاص المدعوين إلى المركز في ما يتصل بالعمل والأنشطة الرسمية للمركز مع تقديم ما يثبت بأنهم في مهام رسمية.

المادة العشرون

بطاقات الهوية

1. بناءً على طلب رئيس مركز التحليل والتواصل، تصدر الحكومة بطاقات هوية لجميع الأشخاص المشار إليهم تبيّن وضعَهم بموجب هذا الاتفاق.
2. بناءً على طلب مسؤول مخوَّل من السلطات المختصة، يُطلب من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 1 أعلاه إبراز بطاقات الهوية الخاصة بهم، لا تسليمها.

المادة الحادية والعشرون

الأعلام والشعار والعلامات

يحق للمكتب الرئيسي عرض علم الأمم المتحدة وشعارها ورايتها وعلاماتها في أماكن المركز وعلى المركبات المستخدمة لأغراض رسمية.

المادة الخامسة عشر

الخبراء الموفدون في بعثة

1. يمنح الخبراء الموفدون في بعثة لصالح المركز الامتيازات والحصانات والتسهيلات المحددة في المادتين السادسة والسابعة من الاتفاقية العامة.
2. يُمنح الخبراء الموفدون في بعثة إعفاء من الضرائب على المكافآت التي يدفعها لهم المركز، ويجوز منحهم امتيازات وحصانات وتسهيلات إضافية على نحو ما يتفق عليه الطرفان.
3. لا يتمتع الخبراء الموفدون في بعثة الذين يحملون الجنسية القطرية في البلد المضيف إلا بالامتيازات والحصانات التي تدخل في نطاق المادتين السادسة والسابعة من الاتفاقية العامة.

المادة السادسة عشرة

الأشخاص الذين يؤدون خدمات

تمنح الحكومة جميع الأشخاص الذين يؤدون خدمات لصالح المركز أو نيابة عنه نفس الامتيازات والحصانات الممنوحة للموظفين المعينين في المركز.

المادة السابعة عشرة

رفع الحصانة

تُمنح الامتيازات والحصانات المشار إليها في المواد الثالثة عشرة إلى السادسة عشرة أعلاه للأشخاص المعنيين لما فيه مصلحة الأمم المتحدة وليس لمنفعتهم الشخصية. وللأمين العام للأمم المتحدة الحق والواجب في رفع الحصانة عن هؤلاء الأشخاص في أي حالة يرى فيها الأمين العام أن الحصانة قد تعوق سير العدالة وأنه يمكن التنازل عنها من دون الإخلال بمصالح الأمم المتحدة.

المادة الثامنة عشرة

الدخول إلى البلد المضيف والخروج منه والتنقل داخله والإقامة فيه

ط. الحق في استيراد، للاستخدام الشخصي، من دون دفع أي رسوم استيراد أو ضرائب (بما فيها الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات) وغيرها من الجبايات والمحظورات والقيود المفروضة على الواردات، ما يلي:

‘1’ كميات محدودة من بعض المواد المعدَّة للاستخدام أو الاستهلاك الشخصي وليس للهدايا أو البيع؛

‘2’ مركبة آلية معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وفقًا للأنظمة المتبعة في دولة قطر التي تسري على أعضاء البعثات الدبلوماسية من رتب مماثلة. وهذا الحق في استيراد مركبة آلية قابل للتجديد كل ثلاث سنوات. ويجوز بيع مركبة مستوردة وفق هذا الاتفاق بشروطٍ يُتفق عليها مع البلد المضيف.

ي. لدى إنهاء مهامهم في دولة قطر، الحق في تصدير أثاثهم وممتلكاتهم الشخصية، بما في ذلك المركبات الآلية، معفاة من الرسوم والضرائب.

2. يتمتع الموظفون الذين يحملون الجنسية القطرية أو الذين يحملون إقامة دائمة في البلد المضيف بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالاعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية، بالإضافة إلى ذلك ما يتفوهون به ويكتبونه.

3. وفقًا لأحكام البند 17 من الاتفاقية العامة، تبلَّغ السلطات المختصة دوريا بأسماء موظفي مكتب المشاريع.

المادة الرابعة عشرة

رئيس مركز التحليل والتواصل؛ كبار الموظفين

1. من دون الإخلال بأحكام المادة أعلاه، يتمتع رئيس مركز التحليل والتواصل خلال إقامته في البلد المضيف بالامتيازات والحصانات والتسهيلات الممنوحة لرؤساء البعثات الأجنبية المعتمدة لدى البلد المضيف. وعلاوة على ذلك، ومن دون المساس بأحكام المادة أعلاه، يُمنح جميع الموظفين برتبة ف/ر م –5 (P/L-5) أو ما فوقها، الامتيازات والحصانات والتسهيلات الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين في البعثات المعتمدة لدى البلد المضيف. وتُدرج أسماؤهم في القائمة الدبلوماسية.

2. تُمنح الامتيازات والحصانات والتسهيلات المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه أيضًا لزوجٍ ولأفراد الأسر المعالين للموظف المعني.

وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز وغيره من المنظمات ذات الصلة المؤهلة بالحصانة من الإجراءات القانونية في ما يصدر عنهم من كلام وما يقومون به من أعمال في ما يتصل بهذه الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة.

المادة الثالثة عشر

الموظفون

1. يتمتع الموظفون بالامتيازات والحصانات والتسهيلات التالية في البلد المضيف:

أ. الحصانة من الإجراءات القانونية في ما يصدر عنهم من كلام وكل ما يقومون به من أعمال بصفتهم الرسمية. وتظل هذه الحصانة سارية بعد انتهاء عملهم في الأمم المتحدة؛

ب. الحصانة من التوقيف أو الاحتجاز الشخصيين ومن حجز أغراضهم وأمتعتهم الشخصية والرسمية إلا في حالة التلبس الصارم، وفي هذه الحالات، تبلغ السلطاتُ المختصة رئيسَ مركز التحليل والتواصل على الفور بالتوقيف أو الاحتجاز أو الحجز؛

ج. إعفاؤهم من الضرائب على الرواتب والمكافآت التي تدفعها لهم الأمم المتحدة؛ وإعفاؤهم وإعفاء أزواجهم وأفراد أسرهم المعالين من الضرائب على جميع الإيرادات والممتلكات، طالما أن تلك الإيرادات مستقاة من مصادر خارج البلد المضيف أو طالما أن تلك الممتلكات موجودة خارج البلد المضيف؛

د. الإعفاء من أي التزامات بالخدمة العسكرية أو بأي خدمة إلزامية أخرى في البلد المضيف؛

هـ. إعفاؤهم وإعفاء أزواجهم وأفراد أسرهم المعالين من قيود الهجرة أو إجراءات تسجيل الأجانب؛

و. إعفاؤهم، لغرض أدائهم عملهم الرسمي، من أي قيود على التنقل والسفر داخل البلد المضيف وإعفاء مماثل لهم ولأزواجهم وأفراد أسرهم المعالين من أجل الاستجمام وفقاً للترتيبات المتفق عليها بين رئيس مركز التحليل والتواصل والسلطات المختصة؛

ز. التمتع، في ما يتعلق بالعملات الأجنبية، بما في ذلك الاحتفاظ بحسابات بالعملات الأجنبية، بنفس التسهيلات الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى البلد المضيف؛

ح. نفس تسهيلات الحماية والإعادة إلى الوطن في ما يتعلق بهم وبأزواجهم وبأفراد أسرهم المعالين الممنوحة في وقت الأزمات الدولية للمبعوثين الدبلوماسيين؛

أ. الإعفاء من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الجبايات، والرسوم، ورسوم المرور، ورسوم الاستيراد؛ على أن يكون مفهوما أن المركز لا يطلب إعفاءه من الضرائب التي ليست في الواقع سوى رسوم لخدمات المرافق العامة التي تقدمها السلطات المختصة أو المؤسسات بموجب قوانين وأنظمة البلد المضيف بسعر ثابت تبعاً لحجم الخدمات المقدمة، والتي يمكن تحديدها ووصفها وتفصيلها على وجه التحديد؛

ب. الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن رسوم الاستيراد وغير ذلك من الجبايات وكذلك من أوجه الحد والتقييدات المفروضة على استيراد أو تصدير المواد التي يستوردها أو يصدرها المركز لغرض استخدامه الرسمي، على أن يكون مفهوما أن الواردات المعفاة من الضرائب لا يمكن أن تباع في البلد المضيف إلا وفقا لشروط توافق عليها السلطات المختصة؛

ج. الإعفاء من جميع أوجه الحد والقيود المفروضة على استيراد أو تصدير المطبوعات، والصور الثابتة والمتحركة، والأفلام، والأشرطة والأقراص المرئية والتسجيلات الصوتية المستوردة والمصدرة أو المنشورة من قبل المركز في إطار اضطلاعه بأنشطته الرسمية.

المادة الثانية عشرة

المشاركون في اجتماعات الأمم المتحدة

1. يتمتع ممثلو أعضاء الأمم المتحدة المدعوون إلى حضور الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز وغيره من المنظمات ذات الصلة، أثناء أدائهم لمهامهم، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المادة الرابعة من الاتفاقية العامة.

2. تحترم الحكومة، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وممارساتها ذات الصلة ولهذا الاتفاق، حرية التعبير الكاملة لجميع المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز وغيره من المنظمات ذات الصلة، التي تسري عليها الاتفاقية العامة. ويتمتع جميع المشاركين والأشخاص الذين يؤدون مهام متصلة بالاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز وغيره من المنظمات ذات الصلة بالامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة للاضطلاع بمشاركتهم ومهامهم بشكل مستقل. وعلى وجه الخصوص، يتمتع جميع المشاركين والأشخاص الذين يؤدون خدمات تتصل بالاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات

3. للمركز الحق في تشغيل معدات الاتصالات، بما في ذلك المنشآت الساتلية، واستخدام التشفير وإرسال وتلقي المراسلات بواسطة رسل أو في حقائب، ويكون لهؤلاء الرسل والحقائب ما لرسل الدبلوماسيين والحقائب الدبلوماسية من حصانات وامتيازات. ويجب أن تحمل الحقائب شعار الأمم المتحدة بشكل واضح ولا يجوز أن تحوي إلا مستندات أو أغراض مخصصة للاستخدام الرسمي، ويزوَّد الرسول بشهادة رسول صادرة عن الأمم المتحدة.

المادة العاشرة

الممتلكات والأموال والأصول

1. يتمتع "المركز" وممتلكاته وأمواله وأصوله، أينما وجدت وأيا تكن الجهة التي تحتفظ بها، بالحصانة من كل شكل من أشكال الإجراءات القانونية باستثناء ما يتعلق منها بأي حالة معينة تكون الأمم المتحدة قد تنازلت فيها صراحة عن حصانتها. بيد أنه يكون من المفهوم أنه لا يجوز أن يشمل التنازلُ عن الحصانة أيَّ إجراء تنفيذ.
2. تكون ممتلكات المركز وأمواله وأصوله معفاة من أي نوع من أنواع القيود والقواعد التنظيمية والضوابط والوقف الاختياري.
3. من دون التقيد بأي نوع من أنواع الضوابط أو الأنظمة أو أوجه الوقف الاختياري المالية:

أ. يجوز للمركز أن يحتفظ بأموال أو عملات أو صكوك قابلة للتداول من أي نوع كان وأن يستخدمها وأن يحتفظ بحسابات بأي عملة وأن يشغلها وأن يحوِّل أي عملة يحتفظ بها إلى أي عملة أخرى؛

ب. للمركز الحرية في تحويل أمواله أو عملته من البلد المضيف إلى بلد آخر، أو داخل البلد المضيف، إلى الأمم المتحدة أو أي وكالة أخرى؛

ج. يتمتع المركز بأفضل سعر صرف متاح قانونا لمعاملاته المالية.

المادة الحادية عشر

الإعفاء من الضرائب والرسوم ومن قيود الاستيراد أو التصدير

يتمتع مكتب المشاريع وممتلكاته وأمواله وأصوله بما يلي:

المادة الثامنة

الخدمات العامة

1. تسهل السلطات المختصة، بناءً على طلب رئيس مركز التحليل والتواصل وبشروط وأحكام لا تقل تفضيلا عن تلك التي تمنحها الحكومة لأي بعثة أجنبية معتمدة، إمكانية الاستفادة من الخدمات العامة التي يحتاجها المركز مثل، على سبيل المثال لا الحصر، خدمات المرافق العامة والكهرباء والاتصالات.
2. في الحالات التي توفر فيها السلطاتُ المختصة الخدمات العامة المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه للمركز أو عندما تكون أسعار تلك الخدمات خاضعة لسيطرة تلك السلطات، ينبغي لسعر هذه الخدمات ألا يتجاوز أدنى أسعار قابلة للمقارنة ممنوحة للبعثات الأجنبية المعتمدة.
3. في حالة القوة القاهرة، التي تؤدي إلى انقطاع كلي أو جزئي للخدمات المذكورة أعلاه، يُمنح المركز، لغرض أداء مهامه، نفس الأولوية الممنوحة للوكالات والأجهزة الحكومية الأساسية.
4. لا تحول أحكام هذه المادة دون التطبيق المعقول لقواعد التنظيمية المتعلقة بالحماية من الحريق أو للقواعد التنظيمية الصحية للبلد المضيف.

المادة التاسعة

التسهيلات الخاصة بالاتصالات

1. يتمتع المركز، لغرض إجراء اتصالاته الرسمية، بمعاملة لا تقل تفضيلاً عن معاملة البلد المضيف لأي حكومة أخرى، بما في ذلك البعثة الدبلوماسية لهذه الأخيرة، في ما يتعلق بالأولوية والأسعار والضرائب الخاصة بالرسائل البريدية، والبرقيات المشفرة والبرقيات والبرقيات التلغرافية والبرقيات اللاسلكية والصور المرسلة بواسطة اللاسلكي والمكالمات الهاتفية وغيرها، وكذلك في ما يتعلق بالرسوم المفروضة على المعلومات المرسلة إلى الصحف ودور الإذاعة.
2. تضمن الحكومة حرمة المراسلات الرسمية للمركز، ، ولا تمارس أي رقابة على هذه الاتصالات، وعند تركيب أو استخدام أي جهاز إرسال لاسلكي يستوجب استحصال موافقة البلد المضيف.

التحليل والتواصل على أي دخول ضروري إلى الأماكن تحصيلا حاصلا إذا تعذر الوصول إلى رئيس المركز في الوقت المناسب.

3. يمكن استخدام أماكن ومرافق المركز للاجتماعات والندوات والمعارض ولأغراض أخرى ذات صلة ينظمها المركز أو الأمم المتحدة أو المنظمات الأخرى ذات الصلة.
4. يُدرج بصورة مؤقتة أيُ مبنى داخل أو خارج الدوحة، دولة قطر، يمكن استخدامه بموافقة الحكومة للاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز، ضمن أماكن المركز ويُعتبر مشمولاً بهذا الاتفاق طوال فترة انعقاد تلك الاجتماعات والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز.
5. لا تُستخدَم أماكن المركز بأي طريقة لا تتفق مع الغرض من المركز ونطاقه، كما هو منصوص عليه في المادة الثانية أعلاه.
6. لا يجوز انتهاك حرمة محفوظات المركز، وبشكل عام جميع الوثائق والمواد التي توفرها الحكومة أو تستخدمها أو تعود ملكيتها إليها، أينما وُجدت في دولة قطر وأياً تكن الجهة التي تحتفظ بها.

المادة السابعة

الأمن والحماية

1. تضمن السلطات المختصة أمن وحماية أماكن المركز وممارسة الحرص الواجب لضمان عدم تعكير صفو أماكن المركز جراء الدخول غير المصرح به لأشخاص أو مجموعات من الأشخاص من الخارج أو بسبب اضطرابات في المنطقة المحيطة به مباشرة. وبناء على طلب من رئيس مركز التحليل والتواصل، توفر السلطات المختصة قوة كافية من الشرطة ضرورية للحفاظ على القانون والنظام في أماكن المركز أو في المنطقة المحيطة به مباشرة، ولإخراج أشخاص منه.

2. تتخذ السلطات المختصة ما قد يلزم من الإجراءات الفعالة والكافية لضمان الأمن والسلامة والحماية المناسبة للأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق، التي لا غنى عنها لحسن سير عمل المركز من دون أي تدخل من أي نوع.

المادة الرابعة

الغرض من الاتفاق ونطاقُه

1. ينظم هذه الاتفاق وضعَ أماكن المركز وموظفيه وخبرائه الموفدين في بعثة والأشخاص الذين يؤدون خدمات في دولة قطر.
2. يحدد هذا الاتفاق الترتيبات اللازمة للاضطلاع الفعال بمهام المركز. وهو لا يحدد العلاقات وطرائق المساعدة التي يقدمها المركز إلى البلد المضيف في إطار ولايته.
3. تؤكد الحكومة أن المعاملة الممنوحة للمركز متساوية مع المعاملة الممنوحة لأي بعثة أجنبية أخرى معتمدة في البلد المضيف.

المادة الخامسة

تطبيق الاتفاقية العامة

تطبَّق الاتفاقية العامة على المركز وممتلكاته وأمواله وأصوله وعلى موظفيه في دولة قطر مع مراعاة تحفظ دولة قطر الوارد على الفقرة (30) من المادة (8) من الاتفاقية العامة.

المادة السادسة

حرمة المركز

1. لا يجوز انتهاك حرمة أماكن المركز، وتتمتع ممتلكاته وأمواله وأصوله، أينما وجدت وأياً تكن الجهة التي تحتفظ بها، بحصانة من التفتيش والحجز والمصادرة والاستيلاء وأي شكل آخر من أشكال الإجراءات الجبرية، سواء كان ذلك عن طريق إجراء تنفيذي أو إداري أو قضائي أو تشريعي.
2. لا يدخل أي موظف أو مسؤول من الدولة المضيفة أو أي شخص يمارس أي سلطة عامة داخل البلد المضيف، أماكنَ المركز لأداء أي واجبات فيه إلا بموافقة رئيس مركز التحليل والتواصل وبالشروط التي يوافق عليها. وفي حال نشوب حريق أو حصول حالة طوارئ أخرى تتطلب توفير حماية عاجلة، يُفترض أن موافقة رئيس مركز

(ل) يُقصد بـ"المحفوظات" جميع السجلات أو المراسلات أو الوثائق أو المخطوطات أو رسائل البريد الإلكتروني أو سجلات الحاسوب أو الصور الثابتة والمتحركة، أو تسجيلات الأفلام والأصوات، أو أي مواد مماثلة، تعود للمركز أو يحتفظ بها لأداء مهامه؛

(م) يُقصد بـ"الأمين العام" الأمين العام للأمم المتحدة؛

(ن) يُقصد بـ"الاتصالات" أي بث أو إرسال أو استقبال لمعلومات خطية أو شفهية أو صور أو صوت أو معلومات من أي نوع كانت عن طريق البرق أو الإذاعة أو الساتل أو الألياف البصرية أو أي وسيلة إلكترونية أو كهرومغناطيسية أخرى.

المادة الثانية

إنشاء المركز والغرض منه

يكون مقر المركز مدينة الدوحة، دولة قطر. والهدف من المركز هو تعزيز المعارف والمهارات المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وسيستكمل المركز ولايةَ مكتب الممثلة الخاصة من خلال توفير التدريب والوثائق المكيفة مع الاحتياجات اللغوية واحتياجات بناء القدرات للجهات المعنية. وسيُجري الأبحاث بما في ذلك المهام المتصلة بالبحث والكتابة، وتحديث الموقع الشبكي وصيانته، ووضع ونشر مواد الأبحاث والتدريب، وترجمة المحتوى إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة ولغات أخرى، وتنظيم حلقات عمل تقنية بشأن الاحتياجات التدريبية، ووضع أدلة من أجل تعزيز المعارف والمهارات المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع.

المادة الثالثة

الشخصية القانونية

1. يتمتع المركز بشخصية قانونية في دولة قطر. وتكون لديه القدرة على القيام بما يلي:

(أ) التعاقد؛

(ب) اقتناء الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتخلص منها؛

(ج) التقاضي.

2. لأغراض هذه الاتفاق، يمثل المركز رئيسُ مركز التحليل والتواصل.

لأغراض هذا الاتفاق:

(أ) يُقصد بـ"المركز" مركز التحليل والتواصل التابع لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛

(ب) يُقصد بـ"البلد المضيف" دولة قطر؛

(ج) يُقصد بـ"الحكومة" حكومة دولة قطر؛

(د) يُقصد بـ"الطرفان" الأمم المتحدة والحكومة؛

(هـ) يُقصد بـ"رئيس المركز" الموظف الذي يشغل منصب رئيس مركز التحليل والتواصل؛

(و) يُقصد بـ"الخبراء الموفدون في بعثة" الأشخاص، من غير موظفي المركز، الذين يجرى إيفادهم ببعثات بناء على طلب المركز أو باسمه؛

(ز) يُقصد بـ"الموظفون" جميع موظفي الأمم المتحدة المكلفين بالعمل في المركز، بغض النظر عن جنسيتهم، باستثناء أولئك المعينين محليا والذين يتقاضون أجورا بالساعة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 76 (د-1) المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 1946؛

(ح) يُقصد بـ"الأشخاص الذين يؤدون خدمات" متعاقدو الخدمات والخبراء التشغيليون والمتطوعون والاستشاريون والأشخاص الاعتباريون والأشخاص الطبيعيون وموظفوهم؛

(ط) يُقصد بـ"الاتفاقية العامة" اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها التي اعتمدتها الجمعية العامة في 13 شباط/فبراير 1946، والتي دولة قطر طرف فيها؛

(ي) يُقصد بـ"السلطات المختصة" السلطات المركزية والمحلية وغيرها من السلطات بموجب قوانين البلد المضيف؛

(ك) يُقصد بـ"الأماكن" المبنى أو جزء من المبنى الذي يشغله المركز بشكل مؤقت أو دائم أو التي يعقد فيها المركز اجتماعاته في دولة قطر، وعلى النحو المحدد في المرفق ألف أو في أي اتفاقات تكميلية لهذا الاتفاق؛

حيث أن كلاً من دولة قطر ممثلة، والأمم المتحدة، ممثلةً بمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمشار إليهما مجتمعين بـ "الطرفان"، إذ تعترفان بأنه منذ إنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح (الممثلة الخاصة) (A/RES/51/77) في عام 1996، ما برح مكتب الممثلة الخاصة أن يعمل على تحسين الحماية في ما يتصل بالانتهاكات المستمرة التي تمس بالأطفال في أوقات النزاع؛

وحيث أن الطرفين، إدراكا منهما للأنشطة والمهام المنوطة بمكتب الممثلة الخاصة التي ما برحت تشهد زيادة مطردة على مر السنين، وللحاجة البارزة الآن إلى زيادة توفير القدرة التقنية على تنفيذ مبادرات في مجالي الأبحاث وبناء القدرات؛

وحيث أن الطرفين، ورغبةً منهما في إطلاق مشروع للقيام بمهام متصلة بالبحث والكتابة، وتحديث الموقع الشبكي وتعهده، ووضع ونشر مواد الأبحاث والتدريب، وترجمة المحتوى إلى لغات العمل الست للأمم المتحدة ولغات أخرى، وتنظيم حلقات عمل تقنية بشأن الاحتياجات التدريبية، ووضع أدلة من أجل تعزيز المعارف والمهارات المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع؛

وحيث أن الطرفين اتفقا على إنشاء مركز رئيسي للتحليل والتواصل تابع لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في الدوحة، دولة قطر (يشار إليه في ما يلي بـ"المركز")؛

وحيث أن دولة قطر وافقت على المساهمة في الصندوق الاستئماني لمكتب الممثلة الخاصة لإنشاء المركز، وحيث أن الطرفين أبرما اتفاق منحة بين حكومة دولة قطر، ممثَّلة فيه بصندوق قطر للتنمية، والأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى مركز التحليل والتواصل التابع لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في الدوحة، دولة قطر، في 15 ديسمبر 2019؛

وبناءً عليه، يبرم الطرفان الآن هذا الاتفاق بروحٍ من التعاون الودي:

المادة الأولى

تعريفات

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاق

بين

الأمم المتحدة

ممثلةً بمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

(مكتب الممثلة الخاصة)

ودولة قطر

بشأن إنشاء مركز التحليل والتواصل

التابع لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

في دولة قطر

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

Agreement between the United Nations represented by the Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict

and

The State of Qatar

concerning the Establishment of the Analysis and Outreach Hub on Children and Armed Conflict in the State of Qatar

WHEREAS, the State of Qatar, and the United Nations, represented by the Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict ("OSRSG-CAAC"), (hereinafter referred to as the "United Nations", and, collectively, as the "Parties"), recognize that since the establishment of the mandate (A/RES/51/77) of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict ("SRSG-CAAC") in 1996, the OSRSG-CAAC has been active in improving protection in relation to continuing violations affecting children in times of conflict;

WHEREAS, the Parties, recognizing that the activities and tasks mandated to the OSRSG-CAAC have steadily increased over the years and there is now a need to increase the provision of technical capacity to carry out research and capacity building initiatives;

WHEREAS, the Parties, desiring to commence a project to undertake tasks related to research and writing, web updating and maintenance, development and publication of research and training materials, translation of content into the six working languages of the United Nations and other languages, technical workshops on training needs, and development of manuals in order to strengthen the knowledge and skills on the protection of children affected by conflict ;

WHEREAS, the Parties have agreed to establish an Analysis and Outreach Hub of the Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict in Doha, **the State of Qatar** (hereinafter referred to as the "Hub");

WHEREAS the State of Qatar has agreed to contribute to the Trust Fund of the OSRSG-CAAC for the establishment of the Hub and the Parties have concluded a Grant Agreement between the Government of the State of Qatar, represented herein by the Qatar Fund for Development, and the United Nations to provide support to the Analysis and Outreach Hub of the Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict in Doha **the State of Qatar** concluded on 15 December 2019;

NOW, THEREFORE the Parties, have entered into this Agreement in a spirit of friendly co-operation:

Article I Definitions

For the purposes of this Agreement:

(a) "Host Country" means the State of Qatar;

(b) "Government" means the Government of the State of Qatar;

(c) "Head of the Hub" means the official who is the Head of the Hub;

(d) "Experts on Mission" means persons, other than Officials of the Hub, performing missions at the request of or on behalf of the Hub;

(e) "Officials" means all United Nations staff members assigned to service the Hub, irrespective of nationality, with the exception of those who are locally recruited and paid hourly rates, as provided for in United Nations General Assembly resolution 76(I) of 7 December 1946;

(f) "Persons performing services" means service contractors, operational experts, volunteers, consultants and juridical as well as natural persons and their employees;

(g) "General Convention" means the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations adopted by the General Assembly on 13 February 1946, to which the State of Qatar is a Party;

(h) "Competent authorities" means central, local and other authorities under the laws of the Host Country;

(i) "Premises" means the building or part of building occupied permanently or temporarily by the Hub or by meetings convened in the State of Qatar by the Hub, and as further defined in any supplementary agreements to this Agreement;

(j) "Archives" means all records, correspondence, documents, manuscripts, emails, computer records, still and motion pictures, film and sound recordings, or any such similar materials, belonging to or held by the Hub in furtherance of its functions;

(k) "Secretary-General" means the Secretary-General of the United Nations; and

(l) "Communications" means any emission, transmission or reception of written or verbal information, images, sound or information of any nature by wire, radio, satellite, optical, fibre or any other electronic or electromagnetic means.

Article II
Establishment and Purpose of the Hub

1. The seat of the Hub shall be established in the City of Doha, in the State of Qatar.

2. The Government shall provide to the United Nations, free of charge, the Premises of the Hub, including fixtures [*parking spaces, office equipment, furnishings*, computers,] for its proper functioning, the details of which shall be specified in a separate, supplemental agreement between the Parties.

3. The objective of the Hub is to strengthen the knowledge and skills on protection of children affected by armed conflict. The Hub will complement the mandate of the OSRSG-CAAC by providing training and documentation adapted to the linguistic and capacity-building needs of relevant stakeholders. It will conduct research including tasks related to research and writing, web updating and maintenance, development and publication of research and training materials, translation of content into United Nations official and other languages, and technical workshops on training needs and development of manuals in order to strengthen the knowledge and skills on the protection of children affected by conflict.

Article III
Juridical Personality

1. The Hub shall possess juridical personality in the State of Qatar. It shall have the capacity:

(a) to contract;
(b)to acquire and dispose of immovable and movable property;
(c)to institute legal proceedings.

2. For the purposes of this agreement, the Hub shall be represented by the Head of the Hub.

Article IV
Purpose and Scope of the Agreement

1. This Agreement regulates the status of the Hub's Premises, Officials, Experts on Mission and Persons performing services in the State of Qatar.

2. This Agreement sets out the arrangements necessary for the effective discharge of the functions of the Hub. It does not set out the relationship and modalities of assistance rendered by the Hub to the Host Country as part of its mandate.

3. The Government confirms that the treatment afforded to the Hub shall be equal and the same as that afforded to any other accredited foreign mission in the Host Country.

Article V
Application of the General Convention

The General Convention shall be applicable to the Hub, its property, funds and assets, and to its personnel in the State of Qatar, taking into account the State of Qatar's reservation on Article VIII, Section 30, of the General Convention.

Article VI
Inviolability of the Hub

1. The Premises of the Hub shall be inviolable and its property, funds and assets, wherever located and by whomsoever held, shall be immune from search, requisition, confiscation, expropriation and any other form of interference, whether by executive, administrative, judicial or legislative action.

2. No officer or official of the Host Country or person exercising any public authority within the Host Country, shall enter the Premises of the Hub to perform any duties therein except with the consent of, and under the conditions approved by the Head of the Hub. In case of a fire or other emergency requiring prompt protection action, the consent of the Head of the Hub to any necessary entry into the Premises shall be presumed if he or she cannot be reached in time.

3. The Premises and facilities of the Hub can be used for meetings, seminars, exhibitions and other related purposes which are organized by the Hub, the United Nations or other related organizations.

4. Any building in or outside Doha, the State of Qatar, which may be used with the concurrence of the Government for meetings, seminars, training courses, symposiums, workshops and similar activities organized by the Hub shall be temporarily included in the Premises of the Hub and shall be deemed to be covered by this Agreement for the duration of such meetings, training courses, symposiums, workshops and similar activities organized by the Hub.

5. The Premises of the Hub shall not be used in any manner incompatible with the purpose and scope of the Hub, as set forth in Article II above.

6. The Archives of the Hub, and in general all documents and materials made available, belonging to or used by it, wherever located and by whomsoever held, shall be inviolable.

Article VII
Security and Protection

1. The Competent authorities shall ensure the security and protection of the Premises of the Hub and exercise due diligence to ensure that the tranquility of the Hub Premises is not disturbed by the unauthorized entry of persons or groups of persons from outside or by disturbances in its immediate vicinity. If so requested by the Head of the Hub, the Competent authorities shall provide adequate police force necessary for the preservation of law and order in the Hub Premises or in its immediate vicinity, and for the removal of persons therefrom.

2. The Competent authorities shall take effective and adequate action which may be required to ensure the appropriate security, safety and protection of persons referred to in this Agreement, indispensable for the proper functioning of the Hub free from interference of any kind.

Article VIII
Public Services

1. The Competent authorities shall facilitate, upon request of the Head of the Hub and under terms and conditions not less favorable than those accorded by the Government to any accredited foreign mission, access to the public services needed by the Hub such as, but not limited to, utility, power and communications services.

2. In cases where public services referred to in paragraph 1 above are made available to the Hub by the Competent authorities or where the prices thereof are under their control, the rate for such services shall not exceed the lowest comparable rates accorded to accredited foreign missions.

3. In case of force majeure, resulting in a complete or partial disruption of the above-mentioned services, the Hub shall, for the performance of its functions, be accorded the same priority given to essential governmental agencies and organs.

4. The provisions of this Article shall not prevent the reasonable application of fire protection or sanitary regulations of the Host Country.

Article IX
Communications Facilities

1. The Hub shall enjoy, for its official communications, treatment not less favorable than that accorded by the Host Country to any other Government, including the latter's diplomatic mission, in the matter of priorities, rates and taxes on mails, cables, telegrams, radiograms, telephotos, telephone and other communication and press rates for information to the press and radio.

2. The Government shall secure the inviolability of the official Communications of the Hub, and shall not apply any censorship to such Communications.

3. The Hub shall have the right to operate communication equipment, including satellite facilities, and.to use codes and to dispatch and receive correspondence by couriers and bags, which shall have the same immunities and privileges as diplomatic couriers and bags. The bags must bear visibly the United Nations emblem and may contain only documents or articles intended for official use, and the courier shall be provided with a courier certificate issued by the United Nations. The Hub may install or use radio transmitters with the consent of the Host Country.

Article X
Property, Funds and Assets

1. The Hub, its property, funds, and assets, wherever located and by whomsoever held, shall enjoy immunity from every form of legal process except in so far as in any particular case the United Nations has expressly waived its immunity. It is understood, however, that no waiver of immunity shall extend to any measure of execution.

2. The property, funds, and assets, of the Hub shall be exempt from restrictions, regulations, controls and moratoria of any nature.

3. Without being restricted by financial controls, regulations or moratoria of any kind, the Hub:

(a) may hold and use funds, currency or negotiable instruments of any kind and maintain and operate accounts in any currency and convert any currency held by it into any other currency;
(b) shall be free to transfer its funds or currency from the Host Country to another country, or within the Host Country, to the United Nations or any other agency;
(c) shall enjoy the most favorable, legally available rate of exchange for its financial transactions.

Article XI
Exemption from Taxes, Duties, Import or Export Restrictions

The Project Office, its property, funds, and assets shall enjoy:

(a) Exemption from all direct and indirect taxes, including, but not limited to levies, fees, tolls and duties; it being understood, however, that the Hub shall not request exemption from taxes which are in fact no more than charges for public utility services rendered by the Competent authorities or by a corporation under the laws and regulations of the Host Country at a fixed rate according to the amount of services rendered, and which can be specifically identified, described and itemized;
(b) Exemption from customs duties, charges and all other levies, as well as from limitations and restrictions on the import or export of materials by the Hub for its official use, it being understood that tax free imports cannot be sold in the Host Country except under conditions agreed to by the Competent authorities;
(c) Exemption from all limitations and restrictions on the import or export of publications, still and moving pictures, films, tapes, diskettes and sound recordings imported, exported or published by the Hub within the framework of its official activities.

Article XII
Participants in United Nations Meetings

1. Representatives of Members of the United Nations invited to meetings, seminars, training courses, symposiums, workshops and similar activities organized by the Hub and other related organizations shall, while exercising their functions, enjoy the privileges and immunities as set out in Article IV of the General Convention.

2. The Government, in accordance with relevant United Nations principles and practices and the present Agreement, shall respect the complete freedom of expression of all participants of meetings, seminars, training courses, symposiums, workshops and similar activities organized by the Hub and other related organizations, to which the General Convention shall be applicable. All participants and persons performing functions in connection with the meetings, seminars, training courses, symposiums, workshops and similar activities organized by the Hub and other related organizations shall enjoy such privileges, immunities and facilities as are necessary for the independent exercise of their participation and functions. In particular, all participants and persons performing services in connection with the meetings, seminars, training courses, symposiums, workshops and similar activities organized by the Hub and other related organizations shall be immune from legal process in respect of words spoken and acts done in connection with such meetings, seminars, training courses, symposiums, workshops and similar activities.

Article XIII
Officials

1. Officials shall enjoy the following privileges, immunities and facilities in the Host Country:

(a) Immunity from legal process in respect of words spoken or written and all acts performed by them in their official capacity. Such immunity shall continue in force after termination of employment with the United Nations;

(b) Immunity from personal arrest or detention and from seizure of their personal and official effects and baggage except in case of *flagrante delicto*, and in such cases the Competent authorities shall immediately inform the Head of the Hub of the arrest, detention or seizure;

(c) Exemption from taxation on the salaries and emoluments paid to them by the United Nations; exemption from taxation on all income and property, for themselves and for their spouses and dependent members of their families, in so

far as such income derives from sources, or in so far as such property is located, outside the Host Country;

(d) Exemption from any military service obligations or any other obligatory service in the Host Country;

(e) Exemption, for themselves and for their spouses and dependent members of their families, from immigration restrictions or alien registration procedures;

(f) Exemption for themselves for the purpose of official business from any restriction on movement and travel inside the Host Country and a similar exemption for themselves and for their spouses and dependent members of their families for recreation in accordance with arrangements agreed upon between the Head of the Hub and the Competent authorities;

(g) In regard to foreign exchange, including holding accounts in foreign currencies, enjoyment of the same facilities as are accorded to members of diplomatic missions accredited to the Host Country;

(h) The same protection and repatriation facilities with respect to themselves, their spouses, and dependent members of their families as are accorded in time of international crisis to diplomatic envoys;

(i) The right to import for their personal use, free of any duties or taxes (including value added and sales tax) and other levies, prohibitions and restrictions on imports:

i. Limited quantities of certain articles intended for personal use or consumption and not for gift or sale;
ii. A motor vehicle free of custom and excise duties, including value-added tax, in accordance with existing regulations of the State of Qatar applicable to members of diplomatic missions of comparable ranks. This right to import a motor vehicle is renewable every three years. A vehicle imported pursuant to this Agreement may be sold under conditions agreed with the Host Country.

(j) The right to export their furniture and personal effects, including motor vehicles, without duties and taxes on the termination of their functions in the State of Qatar.

2. Officials of Qatari nationality in the Host Country shall enjoy only those privileges and immunities provided for in Section 18 of the General Convention.

3. In accordance with the provisions of Section 17 of the General Convention, the Competent authorities shall be periodically informed of the names of the Officials of the Project Office.

Article XIV
Head of the Hub; Senior Officials

1. Without prejudice to the provisions of the above Article, the Head of the Hub shall enjoy during his or her residence in the Host Country the privileges, immunities and facilities granted to heads of accredited foreign missions to the Host Country. Furthermore, without prejudice to the provisions of the above Article, all Officials, having the rank of P/L-5 or above, shall be accorded the privileges, immunities and facilities granted to diplomatic staff at missions accredited to the Host Country. Their names shall be included in the diplomatic list.

2. The privileges, immunities and facilities referred to in Article XIV, paragraph 1 above shall also be accorded to a spouse and dependent members of the family of the Officials concerned.

Article XV
Experts on Mission

1. Experts on Mission for the Hub shall be granted the privileges, immunities and facilities specified in Articles VI and VII of the General Convention.

2. Experts on Mission shall be granted exemption from taxation on the emoluments paid to them by the Hub, and may be accorded such additional privileges, immunities and facilities as maybe agreed upon between the Parties.

3. Experts on Mission of Qatari nationality in the Host Country shall enjoy only those privileges and immunities that come within the scope of Articles VI and VII of the General Convention.

Article XVI
Persons performing services

The Government shall grant all Persons performing services for or on behalf of the Hub the same privileges and immunities as Officials assigned to the Hub.

Article XVII Waiver of Immunity

Privilege and immunities referred to in Articles XIII through XVI above are granted to the

relevant persons in the interest of the United Nations and not for their personal benefit. The Secretary-general of the United Nations shall have the right and the duty to waive the immunity of these persons in any case where, in the Secretary-General's opinion, the immunity would impede the course of justice and can be waived without prejudice to the interests of the United Nations.

Article XVIII
Entry into, exit from, movement and sojourn within the Host Country

All persons referred to in this Agreement including all participants in meetings, seminars, training courses, symposiums, workshops and similar activities organized by the Hub shall have the right of unimpeded entry into, exit from, sojourn and free movement within the Host Country.

Article XIX
United Nations Laissez-Passer, Certificates and Visas

1. The Government shall recognize and accept the United Nations laissez-passer issued to Officials as a valid travel document.

2. In accordance with the provisions of Section 26 of the General Convention, the Competent authorities shall recognize and accept the United Nations certificate issued to Experts on Mission and other persons travelling on the business of the United Nations.

3. All persons referred to in this Agreement shall be granted facilities for speedy travel. Visas, entry permits or licenses, where required, shall be granted free of charge and as promptly as possible to the persons referred to in this Agreement, their dependents and other persons invited to the Hub in connection with the official work and activities of the Hub.

Article XX
Identification Cards

1. At the request of the Head of the Hub, the Government shall issue identification cards to all persons referred to in this Agreement certifying their status under this Agreement.

2. Upon the demand of an authorized official of the Competent authorities, persons referred to in Article XX, paragraph 1 above shall be required to present, but not to surrender, their identification cards.

Article XXI
Flags, Emblem and Markings

The Hub shall be entitled to display the United Nations flag, logo, emblem and markings in the Hub Premises and on vehicles used for official purposes.

Article XXII
Social Security

1. The United Nations Joint Staff Pension Fund shall enjoy legal capacity in the Host Country and shall enjoy the same exemptions, privileges and immunities as the United Nations itself. Benefits received from the Pension Fund shall be exempt from taxation.

2. The United Nations and the Government agree that, owing to the fact that Officials of the United Nations are subject to the United Nations Staff Regulations and Rules, including Article VI thereof, which establish a comprehensive social security scheme, the United Nations and its Officials, irrespective of nationality, shall be exempt from the laws of the Host Country on mandatory coverage and compulsory contributions to the social security schemes of the State of Qatar during their appointment with the United Nations .

3. The provisions of Article XXII, paragraph 1 above shall apply *mutatis mutandis* to the members of families forming part of the household of persons referred to in Article XXII, paragraph 1 above, unless they are employed or self-employed in the Host Country or receive social security benefits from the Host Country.

ArticleXXIII
Access to the labour market for family members and issuance of visas and residence permits to household employees

1. The Competent authorities shall grant working permits for spouses of Officials whose duty station is in the Host Country, and their children forming part of their household who are under 21 years of age or economically dependent in accordance with procedures established by applicable national laws. The regulations of the Host Country shall apply in connection to granting of such permits. Insofar as their employment is remunerated, the privileges and immunities accorded to them under this Agreement shall not apply with respect to such employment.

2. The Competent authorities shall facilitate the issuance of visas and residence permits and any other documents required by the household employees of the relevant Officials of the Hub

3. The Government undertakes to assist Officials, Experts on Mission and Persons performing services, as far as possible, in obtaining premises for use as residences.

Article XXIV
Cooperation with the Competent Authorities

1. Without prejudice to the privileges and immunities accorded by this Agreement, it is the duty of all persons enjoying such privileges and immunities to respect the laws and regulations of the Host Country, and not to interfere in the internal affairs of the Host Country.

2. Without prejudice to the privileges and immunities referred to in this Agreement, the United Nations shall cooperate at all times with the Competent authorities to facilitate the proper administration of justice, secure the observance of police regulations and prevent the occurrence of any abuse in connection with the facilities, privileges and immunities accorded to persons referred to in the present Agreement.

Article XXV
Liability

The Government shall bear all risks of operations arising under this Agreement. It shall be responsible for dealing with claims which may be brought by third parties against the United Nations, its Officials, Experts on Mission, Persons performing services or by participants of meetings, seminars, training courses, symposiums, workshops and similar activities organized by the Hub and other related organizations under this Agreement, and shall hold them harmless in respect of claims or liabilities arising from operations under this Agreement. The foregoing provision shall not apply where the Parties are agreed that a claim or liability arises from the gross negligence or wilful misconduct of the above-mentioned individuals.

Article XXVI
Supplemental Agreements

1. Arrangements of an administrative and financial nature concerning the Hub may be made by supplemental agreements, as appropriate.

2. The Parties may enter into any other supplemental agreements as the Parties may deem

appropriate.

Article XXVII
Settlement of disputes

1. The United Nations shall make provisions for appropriate methods of settlement of:

(a) Disputes arising out of contracts or other disputes of a private law character to which the United Nations is a party;

(b) Disputes involving an Official who, by reason of his or her official position, enjoys immunity, if such immunity has not been waived.

2. Any dispute between the Parties arising out of, or relating to this Agreement, which is not settled by negotiation or another agreed mode of settlement, shall, at the request of either Party, be submitted to a Tribunal of three arbitrators. Each Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators so appointed shall appoint a third, who shall be the chairperson of the Tribunal. If, within thirty days of the request for arbitration, a Party has not appointed an arbitrator, or if, within fifteen days of the appointment of two arbitrators, the third arbitrator has not been appointed, either Party may request the President of the International Court of Justice to appoint the arbitrator referred to. The Tribunal shall determine its own procedures, provided that any two arbitrators shall constitute a quorum for all purposes, and all decisions shall require the agreement of any two arbitrators. The expenses of the Tribunal shall be borne by the Parties as assessed by the Tribunal. The arbitral award shall contain a statement of the reasons on which it is based and shall be final and binding on the Parties.

Article XXVIII
Final Provisions

1. It is the understanding of the Parties that if the Host Country enters into any agreement with an intergovernmental organization containing terms and conditions more favorable than those extended to the Hub under the present Agreement, such terms and conditions shall be extended to the Hub at its request,by means of a supplemental agreement.

2. This Agreement may be modified by written agreement between the Parties hereto. Any

relevant matter for which no provision is made in this Agreement shall be settled by the Parties in keeping with the relevant resolutions and decisions of the appropriate organs of the United Nations. Each Party shall give full and sympathetic consideration to any proposal advanced by the other Party under this paragraph.

3. This Agreement may be terminated by either Party by written notice to the other and shall terminate six months after receipt of such notice. Notwithstanding any such notice of termination, this Agreement shall remain in force until complete fulfilment or termination of all obligations entered into by virtue of this Agreement.

4. The obligations assumed by the Government shall survive the termination of this Agreement, to the extent necessary to permit orderly withdrawal of the property, funds and assets of the Hub and Officials assigned to it by virtue of this Agreement.

5. This Agreement shall enter into force on the date of notification, by the State of Qatar, to the United Nations, represented by OSRSG-CAAC, of its completion of all domestic legislative procedures for the entry into force of the Agreement.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly appointed representatives of the Parties, have signed the present Agreement in Arabic and English, both being of equal Status, in two original copies, at Doha, the State of Qatar on this 15th of December 2019. In case of a divergence in interpretation, the English text shall be used.

For the UNITED NATIONS	For the STATE OF QATAR
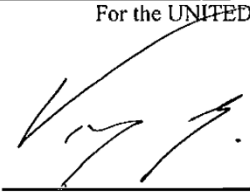	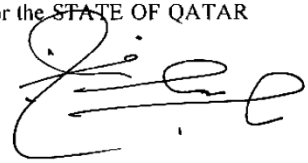
Ms. Virginia Gamba Special Representative of the Secretary-General for Children and Aimed Conflict	**Mr. Yousef Bin Sultan Laram** Director of International Organizations Department Ministry of Foreign Affairs

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES REPRÉSENTÉE PAR LE BUREAU DE LA REPRÉSENTANTE SPÉCIALE DU SECRÉTAIRE GÉNÉRAL POUR LA QUESTION DES ENFANTS ET DES CONFLITS ARMÉS ET L'ÉTAT DU QATAR CONCERNANT LA CRÉATION DU CENTRE D'ANALYSE ET DE SENSIBILISATION SUR LA QUESTION DES ENFANTS ET DES CONFLITS ARMÉS DANS L'ÉTAT DU QATAR

CONSIDÉRANT que l'État du Qatar et l'Organisation des Nations Unies, représentée par le Bureau de la Représentante spéciale du Secrétaire général pour la question des enfants et des conflits armés, (ci-après dénommée l' « Organisation des Nations Unies » et, collectivement, les « Parties »), reconnaissent que, depuis l'établissement du mandat (A/RES/51/77) du (de la) Représentant(e) spécial(e) du Secrétaire général pour la question des enfants et des conflits armés en 1996, le Bureau du (de la) Représentant(e) spécial(e) du Secrétaire général pour la question des enfants et des conflits armés s'est employé à améliorer la protection contre les violations continues dont sont victimes les enfants en période de conflit ;

CONSIDÉRANT que les activités et les tâches confiées à l'OSRSG-CAAC n'ont cessé d'augmenter au fil des ans et qu'il est désormais nécessaire d'accroître la fourniture de capacités techniques pour mener à bien les initiatives de recherche et de renforcement des capacités ;

CONSIDÉRANT que les parties, désireuses de lancer un projet visant à entreprendre des tâches liées à la recherche et à la rédaction, à la mise à jour et à la maintenance du site web, à l'élaboration et à la publication de matériel de recherche et de formation, à la traduction du contenu dans les six langues de travail des Nations unies et dans d'autres langues, à des ateliers techniques sur les besoins de formation et à l'élaboration de manuels afin de renforcer les connaissances et les compétences en matière de protection des enfants touchés par les conflits ;

CONSIDÉRANT que les Parties ont convenu d'établir un Centre d'analyse et de sensibilisation du Bureau du (de la) Représentant(e) spécial(e) du Secrétaire général pour la question des enfants et des conflits armés à Doha, dans l'État du Qatar (ci-après dénommé le « Centre ») ;

CONSIDÉRANT que l'État du Qatar a accepté de contribuer au Fonds d'affectation spéciale du Bureau du (de la) Représentant(e) spécial(e) du Secrétaire général pour la question des enfants et des conflits armés relatif à la création du Centre, et que les Parties ont conclu un Accord de subvention entre le Gouvernement de l'État du Qatar, représenté aux présentes par le Fonds du Qatar pour le développement, et l'Organisation des Nations Unies afin de fournir un soutien au Centre d'analyse et de sensibilisation du Bureau du (de la) Représentant(e) spécial(e) du Secrétaire général pour la question des enfants et des conflits armés à Doha, conclu par l'État du Qatar le 15 décembre 2019 ;

EN CONSÉQUENCE, les Parties ont conclu le présent Accord dans un esprit de coopération amicale.

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

a) le terme « État hôte » désigne l'État du Qatar ;

b) le terme « Gouvernement » désigne le Gouvernement de l'État du Qatar ;

c) le terme « responsable du Centre » désigne le fonctionnaire qui dirige le Centre ;

d) le terme « experts en mission » désigne les personnes, autres que les fonctionnaires du Centre, qui effectuent des missions à la demande ou pour le compte du Centre ;

e) le terme « fonctionnaires » désigne tous les membres du personnel de l'Organisation des Nations Unies affectés au Centre, quelle que soit leur nationalité, à l'exception de ceux qui sont recrutés localement et rémunérés à l'heure, tel que le prévoit la résolution 76 (1) de l'Assemblée générale des Nations Unies du 7 décembre 1946 ;

f) le terme « personnes fournissant des services » désigne des prestataires de services, des experts opérationnels, des bénévoles, des consultants et des personnes morales et physiques ainsi que de leurs employés ;

g) le terme « Convention générale » désigne la Convention sur les privilèges et immunités des Nations Unies adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 13 février 1946, à laquelle l'État du Qatar est partie ;

h) le terme « autorités compétentes » désigne les autorités centrales, les autorités locales et les autres autorités conformément à la législation de l'État hôte ;

i) le terme « locaux » désigne le bâtiment ou la partie de bâtiment occupée de façon permanente ou temporaire par le Centre ou pour des réunions convoquées par le Centre dans l'État du Qatar, et tel que défini plus en détail dans tout accord complémentaire au présent Accord ;

j) le terme « archives » désigne tous les dossiers, courriers, documents, manuscrits, courriers électroniques, fichiers informatiques, images fixes ou animées, enregistrements vidéo ou audio ainsi que tous les autres supports similaires qui appartiennent au Centre ou que celui-ci détient dans le cadre de l'exercice de ses fonctions ;

k) le terme « Secrétaire général » désigne le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies ;

l) le terme « communications »

désigne toute émission, transmission ou réception d'informations écrites ou verbales, d'images, de sons ou d'informations de toute nature par fil, radio, satellite, fibre optique ou tout autre moyen électronique ou électromagnétique.

Article II. Création et objectif du Centre

1. Le siège du Centre est établi dans la ville de Doha, dans l'État du Qatar.

2. Le Gouvernement met gratuitement à la disposition de l'Organisation des Nations Unies les locaux du Centre, y compris les installations [places de stationnement, matériel de bureau, mobilier, ordinateurs] nécessaires à son bon fonctionnement, dont les détails sont précisés dans un accord distinct et complémentaire entre les Parties.

3. L'objectif du Centre consiste à renforcer les connaissances et les compétences en matière de protection des enfants touchés par des conflits armés. Le Centre complète le mandat du Bureau du (de la) Représentant(e) spécial(e) du Secrétaire général pour la question des enfants et des

conflits armés, en fournissant une formation et une documentation adaptées aux besoins linguistiques et de renforcement des capacités des parties prenantes concernées. Le Centre effectue des recherches, notamment des tâches liées à la recherche et à la rédaction, à la mise à jour et à la maintenance du site Web, à l'élaboration et à la publication de supports de recherche et de formation, à la traduction de contenus dans les langues officielles de l'Organisation des Nations Unies et dans d'autres langues, ainsi qu'à des ateliers techniques sur les besoins de formation et l'élaboration de manuels afin de renforcer les connaissances et les compétences en matière de protection des enfants touchés par des conflits.

Article III. Personnalité juridique

1. Le Centre jouit de la personnalité juridique dans l'État du Qatar. Il a la capacité :
   a) de conclure des contrats ;
   b) d'acquérir et de céder des biens meubles et immeubles ;
   c) d'engager des poursuites judiciaires.
2. Aux fins du présent Accord, le Centre est représenté par son ou sa responsable.

Article IV. Objet et champ d'application de l'Accord

1. Le présent Accord régit le statut des locaux du Centre, des fonctionnaires, des experts en mission et des personnes fournissant des services dans l'État du Qatar.

2. Le présent Accord définit les dispositions nécessaires à l'exercice effectif des fonctions du Centre. Il ne définit ni les relations ni les modalités de l'assistance fournie par le Centre à l'État hôte dans le cadre de son mandat.

3. Le Gouvernement confirme que le Centre bénéficie d'un traitement équivalent et analogue à celui accordé à toute autre mission étrangère accréditée auprès de l'État hôte.

Article V. Application de la Convention générale

La Convention générale s'applique au Centre, à ses biens, fonds et avoirs, ainsi qu'à son personnel dans l'État du Qatar, en tenant compte de la réserve de l'État du Qatar sur la section 30 de l'article VIII de la Convention générale.

Article VI. Inviolabilité du Centre

1. Les locaux du Centre sont inviolables. Ses biens, fonds et avoirs, en quelque endroit qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le détenteur, sont exempts de perquisition, réquisition, confiscation, expropriation ou de toute autre forme de contrainte exécutive, administrative, judiciaire ou législative.

2. Aucun agent ou fonctionnaire de l'État hôte, ni aucune personne exerçant une quelconque autorité publique dans l'État hôte ne peut accéder aux locaux du Centre pour y exercer des fonctions, sauf avec l'accord du responsable du Centre et dans les conditions approuvées par celui-ci ou celle-ci. En cas d'incendie ou d'autre urgence nécessitant une action rapide de protection, le

consentement du responsable du Centre à toute entrée nécessaire dans les locaux est présumé, s'il n'est pas possible de l'alerter à temps.

3. Les locaux et installations du Centre peuvent être utilisés pour des réunions, des séminaires, des expositions et d'autres activités connexes organisées par le Centre, l'Organisation des Nations Unies ou d'autres organisations apparentées.

4. Tout bâtiment situé à Doha (État du Qatar) ou à l'extérieur, qui peut être utilisé, avec l'accord du Gouvernement, pour des réunions, séminaires, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires organisés par le Centre, fait temporairement partie des locaux du Centre et le présent Accord lui est applicable pour la durée desdits réunions, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires organisés par le Centre.

5. Les locaux du Centre ne peuvent être utilisés d'aucune manière incompatible avec l'objet et le champ d'action du Centre, tels qu'énoncés à l'article II ci-dessus.

6. Les archives du Centre et, d'une manière générale, tous les documents et tout le matériel mis à sa disposition, qui lui appartiennent ou qu'il utilise, en quelque endroit qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le détenteur, sont inviolables.

Article VII. Sécurité et protection

1. Les autorités compétentes assurent la sécurité et la protection des locaux du Centre, et prennent les précautions qui s'imposent pour garantir que leur tranquillité ne soit pas perturbée par l'intrusion non autorisée de personnes ou de groupes de personnes externes ou par des désordres dans leur voisinage immédiat. À la demande du responsable du Centre, les autorités compétentes fournissent les forces de police nécessaires au maintien de l'ordre à l'intérieur des locaux du Centre et dans leur voisinage immédiat, et pour en expulser toute personne.

2. Les autorités compétentes prennent les mesures efficaces et adéquates qui peuvent s'imposer pour assurer la sécurité, la sûreté et la protection appropriées des personnes visées dans le présent Accord, indispensables à un fonctionnement du Centre qui soit libre de toute ingérence.

Article VIII. Services publics

1. Les autorités compétentes facilitent, à la demande du responsable du Centre et dans des conditions au moins aussi favorables que celles accordées par le Gouvernement à toute mission étrangère accréditée, l'accès aux services publics dont a besoin le Centre, y compris, sans toutefois s'y limiter, aux services d'utilité publique, d'électricité et de communication.

2. Dans les cas où les services publics visés au paragraphe 1 ci-dessus sont mis à la disposition du Centre par les autorités compétentes, ou lorsque leurs prix sont sous leur contrôle, le tarif de ces services ne dépasse pas les taux comparables les plus bas accordés aux missions étrangères accréditées.

3. En cas de force majeure entraînant une interruption partielle ou totale des services susmentionnés, le Centre bénéficie, dans le cadre de l'exercice de ses fonctions, de la même priorité que celle accordée aux agences et organes gouvernementaux essentiels.

4. Les dispositions du présent article ne font pas obstacle à l'application raisonnable des règlements de l'État hôte en matière sanitaire ou de protection contre les incendies.

Article IX. Installations de télécommunication

1. Le Centre bénéficie, pour ses communications officielles, d'un traitement non moins favorable que celui accordé par l'État hôte à tout autre Gouvernement, y compris aux missions diplomatiques de celui-ci, en ce qui concerne les priorités, les tarifs et les taxes applicables aux courriers, télex, télégrammes, radiotélégrammes, télécopies, appels téléphoniques et autres communications, ainsi que les tarifs relatifs à la transmission d'informations à la presse et à la radio.

2. Le Gouvernement garantit l'inviolabilité des communications officielles du Centre, et n'applique aucune censure à ces communications.

3. Le Centre a le droit d'exploiter du matériel de communication, notamment des équipements de communication par satellite, d'utiliser des codes ainsi que d'expédier et de recevoir sa correspondance par service de messagerie ou au moyen de valises, qui bénéficient des mêmes immunités et privilèges que les courriers et valises diplomatiques. Les valises doivent porter de manière visible l'emblème de l'Organisation des Nations Unies et ne peuvent contenir que des documents et des articles destinés à un usage officiel, et les courriers sont accompagnés d'une attestation de courrier délivrée par l'Organisation des Nations Unies. Le Centre peut installer et utiliser des émetteurs radio avec le consentement de l'État hôte.

Article X. Biens, fonds et avoirs

1. Le Centre, ses biens, fonds et avoirs, en quelque endroit qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le détenteur, jouissent d'une immunité de juridiction absolue, sauf dans la mesure où l'Organisation des Nations Unies y a expressément renoncé dans un cas particulier Il est toutefois entendu que la renonciation à l'immunité ne s'étend à aucune mesure d'exécution.

2. Les biens, fonds et avoirs du Centre ne sont soumis à aucune restriction ou réglementation, ni à aucun contrôle ou moratoire de quelque nature que ce soit.

3. Sans être restreint par un quelconque contrôle, règlement ou moratoire financier, le Centre :

a) peut détenir et utiliser des fonds, des devises ou des titres négociables de toute nature, tenir et gérer des comptes dans la monnaie de son choix, et convertir les fonds qu'il détient en toute autre monnaie ;

b) est libre de transférer ses fonds ou devises de l'État hôte vers un autre pays, ou à l'intérieur de l'État hôte, vers l'Organisation des Nations Unies ou toute autre institution ;

c) bénéficie du taux de change légal existant le plus favorable pour ses transactions financières.

Article XI. Exonération des taxes, droits et restrictions à l'importation ou à l'exportation

Le Bureau de projet, ses biens, fonds et avoirs jouissent :

a) de l'exonération de tous impôts, y compris, sans toutefois s'y limiter, des impôts fonciers, redevances, péages et autres droits directs et indirects ; il est toutefois entendu que le Centre ne saurait demander à être exonéré des taxes qui sont, en fait, des redevances afférentes aux services d'utilité publique fournis à un taux fixe par

les autorités compétentes ou par une société conformément aux lois et règlements de l'État hôte, en fonction de la quantité de services fournis, lesquels peuvent être déterminés, décrits et détaillés de manière précise ;

b) de l'exonération des droits de douane, des taxes et de tous autres prélèvements, ainsi que des limitations et restrictions à l'importation ou à l'exportation de matières importées ou exportées par le Centre à titre officiel, étant entendu que les importations en franchise de taxe ne peuvent être vendues dans l'État hôte que dans des conditions approuvées par les autorités compétentes ;

c) de l'exonération de toutes limitations et restrictions à l'importation ou à l'exportation de publications, d'images fixes ou animées, d'enregistrements vidéo ou magnétiques, de disquettes et d'enregistrements sonores importés, exportés ou publiés par le Centre dans le cadre de ses activités officielles.

Article XII. Participants aux réunions de l'Organisation des Nations Unies

1. Les représentants des Membres de l'Organisation des Nations Unies invités à des réunions, séminaires, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires organisés par le Centre et par d'autres organisations apparentées jouissent, dans l'exercice de leurs fonctions, des privilèges et immunités prévus à l'article IV de la Convention générale.

2. Le Gouvernement, conformément aux principes et pratiques pertinents de l'Organisation des Nations Unies et au présent Accord, respecte la liberté totale d'expression de tous les participants à des réunions, séminaires, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires organisés par le Centre et par d'autres organisations apparentées, auxquels la Convention générale est applicable. Tous les participants et toutes les personnes exerçant des fonctions en lien avec les réunions, séminaires, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires organisés par le Centre et d'autres organisations apparentées jouissent des privilèges, immunités et facilités nécessaires à l'exercice indépendant de leur participation et de leurs fonctions. En particulier, tous les participants et toutes les personnes qui fournissent des services dans le cadre des réunions, séminaires, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires organisés par le Centre et d'autres organisations apparentées jouissent de l'immunité de juridiction en ce qui concerne leurs paroles et leurs actes dans le cadre de ces réunions, séminaires, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires.

Article XIII. Fonctionnaires

1. Les fonctionnaires jouissent des privilèges, immunités et facilités suivants dans l'État hôte :

a) l'immunité de juridiction en ce qui concerne les actes accomplis par eux en leur qualité officielle, y compris leurs paroles et écrits. Cette immunité continue de leur être accordée après la cessation de leurs fonctions auprès de l'Organisation des Nations Unies ;

b) l'immunité d'arrestation ou de détention personnelle et de saisie de leurs effets et bagages personnels et officiels sauf en cas de flagrant délit ; dans ce cas, les autorités compétentes informent immédiatement le responsable du Centre de l'arrestation, de la détention ou de la saisie ;

c) l'exonération de l'impôt sur les salaires et émoluments qui leur sont versés par l'Organisation des Nations Unies ; l'exonération d'impôt sur tous les revenus et biens, tant pour eux-mêmes que pour leurs conjoints et les membres de leur famille qui sont à leur charge, à condition que ces revenus proviennent de sources situées en dehors de l'État hôte, ou dans la mesure où ces biens sont situés en dehors de l'État hôte ;

d) l'exemption de toute obligation de service militaire ou de tout autre service obligatoire dans l'État hôte ;

e) l'exemption, pour eux-mêmes, leurs conjoints et les membres de leur famille qui sont à leur charge, des restrictions en matière d'immigration et des formalités d'enregistrement des étrangers ;

f) l'exemption, pour eux-mêmes, à des fins officielles, de toute restriction quant aux déplacements à l'intérieur de l'État hôte, et exemption similaire, à des fins récréatives, pour eux-mêmes, leurs conjoints et les membres de leur famille qui sont à leur charge, selon des modalités convenues entre le responsable du Centre et les autorités compétentes ;

g) en ce qui concerne les devises, y compris les comptes de dépôt en devises étrangères, des mêmes facilités que celles accordées aux membres des missions diplomatiques accréditées auprès de l'État hôte ;

h) la même protection et les mêmes facilités de rapatriement accordées à eux-mêmes, à leurs conjoints et aux membres de leur famille qui sont à leur charge, que celles octroyées aux envoyés diplomatiques en période de crise internationale ;

i) le droit de procéder pour leur usage personnel, en franchise de droits, taxes (y compris la taxe sur la valeur ajoutée et la taxe sur les ventes) et autres prélèvements, interdictions et restrictions à l'importation, aux importations suivantes :

   i. de quantités limitées de certains articles pour leur usage personnel ou leur consommation et ne pouvant être ni offerts ni vendus ;

   ii. de véhicules à moteur en franchise de droits de douane et d'accises, y compris de la taxe sur la valeur ajoutée, conformément à la réglementation en vigueur dans l'État du Qatar applicable aux membres des missions diplomatiques de rang comparable. le droit d'importer un véhicule à moteur est renouvelable tous les trois ans. Un véhicule importé en vertu du présent Accord peut être vendu dans des conditions convenues avec l'État hôte.

j) le droit d'exporter leur mobilier et leurs effets personnels, y compris leurs véhicules à moteur, en franchise de taxes et de redevances, après la fin de leur affectation dans l'État du Qatar.

2. Les fonctionnaires de nationalité qatarie dans l'État hôte jouissent des seuls privilèges et immunités prévus à la section 18 de la Convention générale.

3. Conformément aux dispositions de la section 17 de la Convention générale, les autorités compétentes sont informées périodiquement du nom des fonctionnaires affectés au Bureau de projet.

Article XIV. Responsable du Centre ; hauts fonctionnaires

1. Sans préjudice des dispositions de l'article ci-dessus, le responsable du Centre jouit, pour la durée de son séjour dans l'État hôte, des privilèges, immunités et facilités accordés aux chefs de missions étrangères accréditées auprès de l'État hôte. En outre, sans préjudice des dispositions de l'article ci-dessus, tous les fonctionnaires de niveau P/L-5 ou supérieur jouissent des privilèges, immunités et facilités accordés au personnel diplomatique des missions accréditées auprès de l'État hôte. Leurs noms figurent sur la liste diplomatique.

2. Les privilèges, immunités et facilités visés ci-dessus au paragraphe 1 de l'article XIV sont également accordés aux conjoints et aux membres de la famille des fonctionnaires concernés qui sont à leur charge.

Article XV. Experts en mission

1. Les experts en mission du Centre bénéficient des privilèges, immunités et facilités prévus aux articles VI et VII de la Convention générale.

2. Les experts en mission bénéficient d'une exonération fiscale sur les émoluments qui leur sont versés par le Centre et jouissent de tous privilèges, immunités et facilités supplémentaires convenus entre les Parties.

3. Les experts en mission de nationalité qatarie dans l'État hôte jouissent des seuls privilèges et immunités qui relèvent du champ d'application des articles VI et VII de la Convention générale.

Article XVI. Personnes fournissant des services

Le Gouvernement accorde à toutes les personnes fournissant des services au nom ou pour le compte du Centre les mêmes privilèges et immunités que ceux des fonctionnaires affectés au Centre.

Article XVII. Renonciation à l'immunité

Les privilèges et immunités visés ci-dessus aux articles XIII à XVI sont accordés au personnel concerné dans l'intérêt de l'Organisation des Nations Unies et nullement pour leur bénéfice personnel. Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies a le droit et le devoir de lever l'immunité accordée à toute personne dans les cas où, à son avis, cette immunité empêcherait que justice soit faite et pourrait être levée sans porter préjudice aux intérêts de l'Organisation des Nations Unies.

Article XVIII. Entrée, sortie, déplacement et séjour dans l'État hôte

Toutes les personnes visées dans le présent Accord, notamment tous les participants aux réunions, séminaires, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires organisés par le Centre, ont le droit d'entrer dans l'État hôte, d'en sortir, d'y séjourner et d'y circuler librement, sans entrave.

Article XIX. Laissez-passer des Nations Unies, certificats et visas

1. Le Gouvernement reconnaît et accepte le laissez-passer des Nations Unies délivré aux fonctionnaires en tant que document de voyage valable.

2. Conformément aux dispositions de la section 26 de la Convention générale, les autorités compétentes reconnaissent et acceptent le certificat délivré par l'Organisation des Nations Unies aux experts en mission et aux autres personnes voyageant pour le compte de celle-ci.

3. Toutes les personnes visées dans le présent Accord bénéficient de facilités pour voyager rapidement. Les visas, permis d'entrée ou licences, le cas échéant, sont délivrés gratuitement et le plus rapidement possible aux personnes visées dans le présent Accord, aux personnes qui sont à leur charge et à tout autre personne invitée au Centre dans le cadre des activités officielles de celui-ci.

Article XX. Cartes d'identité

1. À la demande du responsable du Centre, le Gouvernement délivre à toutes les personnes visées au présent Accord une carte d'identité confirmant leur statut au titre du présent Accord.

2. À la demande d'un agent autorisé des autorités compétentes, les personnes visées ci-dessus au paragraphe 1 de l'article XX sont tenues de présenter, mais non de remettre, leur carte d'identité.

Article XXI. Drapeaux, emblème et signes distinctifs

Le Centre est habilité à apposer le drapeau, le logo, l'emblème et les signes distinctifs de l'Organisation des Nations Unies dans ses locaux et sur les véhicules utilisés à des fins officielles.

Article XXII. Sécurité sociale

1. La Caisse commune des pensions du personnel des Nations Unies jouit de la capacité juridique dans l'État hôte et des mêmes exonérations, privilèges et immunités que les Nations Unies elles-mêmes. Les prestations reçues de la Caisse des pensions sont exonérées d'impôts.

2. L'Organisation des Nations Unies et le Gouvernement conviennent qu'en raison du fait que les fonctionnaires de l'Organisation des Nations Unies sont soumis au Statut et Règlement du personnel de l'Organisation des Nations Unies, y compris à son article VI établissant un régime complet de sécurité sociale, l'Organisation des Nations Unies et ses fonctionnaires, quelle que soit leur nationalité, sont exemptés des lois de l'État hôte relatives à la couverture obligatoire et aux cotisations obligatoires aux régimes de sécurité sociale de l'État du Qatar pendant la durée de leur affectation à l'Organisation des Nations Unies.

3. Les dispositions du paragraphe 1 de l'article XXII ci-dessus s'appliquent mutatis mutandis aux membres de la famille faisant partie du ménage des personnes visées au paragraphe 1 de l'article XXII ci-dessus, sauf s'ils sont employés ou travailleurs indépendants dans l'État hôte ou reçoivent des prestations de sécurité sociale de l'État hôte.

Article XXIII. Accès au marché du travail pour les membres de la famille et délivrance de visas et de titres de séjour aux employés de maison

1. Les autorités compétentes accordent des permis de travail aux conjoints des fonctionnaires qui sont en poste dans l'État hôte, ainsi qu'à leurs enfants de moins de 21 ans qui font partie du ménage ou qui sont à charge, conformément aux procédures établies par la législation nationale applicable. Les règlements de l'État hôte s'appliquent en vue de l'octroi de ces permis. Dans la mesure où leur emploi est rémunéré, les privilèges et immunités qui leur sont accordés en vertu du présent Accord ne s'appliquent pas à cet emploi.

2. Les autorités compétentes facilitent la délivrance des visas et des permis de séjour ainsi que de tout autre document requis par les employés de maison des fonctionnaires concernés du Centre.

3. Dans la mesure du possible, le Gouvernement s'engage à aider les fonctionnaires, les experts en mission et les personnes fournissant des services dans l'établissement de leur résidence.

Article XXIV. Coopération avec les autorités compétentes

1. Sans préjudice des privilèges et immunités accordés en vertu du présent Accord, il incombe à toutes les personnes bénéficiant desdits privilèges et immunités de respecter les lois et règlements en vigueur sur le territoire de l'État hôte et de ne pas s'immiscer dans les affaires internes de l'État hôte.

2. Sans préjudice des privilèges et immunités visés dans le présent Accord, l'Organisation des Nations Unies coopère à tout moment avec les autorités compétentes afin de faciliter la bonne administration de la justice, d'assurer le respect des règlements de police et de prévenir tout abus en rapport avec les facilités, privilèges et immunités accordés aux personnes visées dans le présent Accord.

Article XXV. Responsabilité

Le Gouvernement supporte tous les risques des opérations découlant du cadre du présent Accord. Il est tenu de répondre à toutes les réclamations que des tiers pourraient présenter à l'encontre de l'Organisation des Nations Unies, de ses fonctionnaires, des experts en mission, des personnes fournissant des services ou des participants aux réunions, séminaires, cours de formation, colloques, ateliers et activités similaires organisés par le Centre et d'autres organisations apparentées dans le cadre du présent Accord, et il les dégage de toute responsabilité résultant d'opérations exécutées en vertu du présent Accord. Les dispositions qui précèdent ne s'appliquent pas si les Parties reconnaissent que la réclamation ou la responsabilité résulte d'une faute lourde ou d'une faute intentionnelle de la part des personnes concernées.

Article XXVI. Accords complémentaires

1. Des dispositions de nature administrative et financière concernant le Centre peuvent, s'il y a lieu, être prévues au moyen d'accords complémentaires.

2. Les Parties peuvent conclure tout autre accord complémentaire qu'elles jugent approprié.

Article XXVII. Règlement des différends

1. L'Organisation des Nations Unies prend les mesures nécessaires pour assurer le règlement satisfaisant :

a) des différends résultant de contrats et autres différends de droit privé auxquels l'Organisation des Nations Unies est partie ;

b) des différends impliquant un fonctionnaire qui, en raison de sa position officielle, bénéficie d'une immunité, à condition que cette immunité n'ait pas été levée.

2. Tout différend entre les Parties résultant du présent Accord, ou y afférent, qui n'est pas réglé par voie de négociation ou selon un autre mode de règlement convenu est, à la demande de l'une des Parties, soumis à un tribunal arbitral composé de trois arbitres. Chacune des Parties désigne un arbitre et les deux arbitres ainsi désignés en désignent un troisième, qui préside le tribunal. Si, dans les trente jours qui suivent la demande d'arbitrage, l'une des Parties n'a pas nommé d'arbitre ou si, dans les quinze jours qui suivent la nomination des deux arbitres, le troisième n'a pas été nommé, l'une des Parties peut demander au président de la Cour internationale de Justice de nommer l'arbitre concerné. Le tribunal établit ses propres procédures, étant entendu que deux arbitres, quels qu'ils soient, constituent un quorum à toutes fins utiles et que toutes les décisions nécessitent l'approbation de deux arbitres. Les frais du tribunal, tels qu'ils sont fixés par celui-ci, sont supportés par les Parties. La sentence arbitrale contient un exposé de ses motifs et est acceptée par les Parties comme règlement définitif du différend.

Article XXVIII. Dispositions finales

1. Les Parties conviennent que si l'État hôte conclut avec une organisation intergouvernementale un accord contenant des modalités et conditions plus favorables que celles dont bénéficie le Centre en vertu du présent Accord, ces modalités et conditions sont étendues au Centre à sa demande, au moyen d'un accord complémentaire.

2. Le présent Accord peut être modifié par accord écrit entre les Parties. Les questions non expressément prévues dans le présent Accord sont réglées par les Parties conformément aux résolutions et décisions pertinentes des organes compétents de l'Organisation des Nations Unies. Chaque Partie examine avec soin et dans un esprit favorable toute proposition présentée par l'autre Partie en application du présent paragraphe.

3. Le présent Accord peut être dénoncé par l'une ou l'autre des Parties par voie de notification écrite adressée à l'autre Partie, et cesse de produire ses effets six mois après la réception de cette notification. Nonobstant pareille notification de dénonciation, le présent Accord reste en vigueur jusqu'à l'exécution complète ou la résiliation de toutes les obligations assumées en vertu de celui-ci.

4. Les obligations incombant au Gouvernement survivent à la dénonciation du présent Accord dans la mesure nécessaire pour permettre le retrait ordonné des biens, des fonds et des avoirs du Centre et des fonctionnaires affectés à celui-ci en vertu du présent Accord.

5. Le présent Accord entre en vigueur à la date de la notification, par l'État du Qatar, à l'Organisation des Nations Unies, représentée par le Bureau de la Représentante spéciale du Secrétaire général pour la question des enfants et des conflits armés, de l'achèvement de toutes les procédures législatives internes nécessaires à l'entrée en vigueur de l'Accord.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, représentants dûment désignés des Parties, ont signé le présent Accord en arabe et en anglais, les deux textes faisait également foi, en deux exemplaires originaux, à Doha, dans l'État du Qatar, le 15 décembre 2019. En cas de divergence d'interprétation, la version anglaise prévaut.

Pour l'Organisation des Nations Unies :

MME VIRGINIA GAMBA

Représentante spéciale du Secrétaire général pour la question des enfants et des conflits armés

Pour l'état du Qatar :

M. YOUSEF BIN SULTAN LARAM

Directeur du Département des organisations internationales du Ministère des affaires étrangères